

محضر الجلسة رقم 1017

التاريخ: الثلاثاء 14 من شعبان 1436 هـ (2 يونيو 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: تسعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام

الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس على ما جد من

مراسلات وإعلانات، والكلمة لكم السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عذاب، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد

من السادة المستشارين عن حضور أشغال الجلسات العامة المنعقدة يومه

الثلاثاء 2 يونيو 2015، وهم: خديجة الغامري، محمد الهبطي، سعاد لغاري،

عبد الحميد الحنكاري، عياد الطيبي، عبد الواحد الشاعر، عبد الله المظفار،

عبد الحميد فاتيجي، حسن لعواني، محمد القلوبي، عبد الكبير برقية، محمد

القندوسي، محمد عبو، عبد الله الغوثي، محمد أمزال، عبد الحميد احسيسن،

أحمد الديبوني، حبوب الصخي، جمال الدين العكروود، امبارك النفاوي،

حسن بوعود، سيدي صلوح الجماني، الحسن بلمقدم، المصطفى تومة، عبد

السلام الباكوري، فريدة النعمي، عمر الجزولي، سعيد التندلاوي.

كما نخطط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد انتهاء

جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عامة تشريعية، ستخصص للدراسة

والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعمالات والأقاليم؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،
يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية
بتقديم السؤال الفريد الموجه لوزارته في بداية الجلسة لارتباطه بالتزامات
حكومية طارئة.

وبالنسبة للأسئلة الكتابية والشفهية التي توصلت بها الرئاسة لغاية يوم
الثلاثاء 2 يونيو 2015، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 20 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

ومباشرة نستهل جدول الأعمال لهذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وهو حول انتخاب مندوبي الأجراء،

والكلمة لأحد مقدمي السؤال من الفريق الفيدرالي.

الأستاذ الرماح، تفضل الكلمة لكم لبطس السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة المستشارين،

سؤالنا لكم، السيد الوزير، واللي كما أشار السيد الرئيس يتعلق

بانتخابات مندوبي الأجراء. في البداية، أسألكم عن كم هو عدد المقاولات

التي ستجرى بها انتخابات مناديب العمال، ومقارنتها مع الانتخابات

السابقة؟

ثانيا، ما هي الإجراءات التي قتم بها لكي لا تعرف هذه الانتخابات

انتهاكات أو اختلالات ولضمان نزاهتها؟

ثالثا، هل وفرتم لفتشي الشغل الوسائل المطلوبة أمام النقص

الحاصل؟ وهل ستأخذون بعين الاعتبار الجهود التي يبذلونها لمكافأتهم؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على تقديم هاذ السؤال الذي

تعقيب، السيد المستشار؟ الأستاذ الرماح تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

كما أشرت، السيد الوزير، أن هاذ الانتخابات عندها أهمية باعتبار أنها غتحدد النقابة الأكثر تمثيلية، ومن طبيعة الحال كذلك من خلالها غادي تتم هيكله لجان المقاوله، والصحة، وكل من طبيعة الحال المؤسسات الاستشارية المنصوص عليها في مدونة الشغل.

ينبغي أن تنصب هذه الانتخابات في اتجاه تقليص عدد نزاعات الشغل من خلال اعتماد الحوار من أجل دعم المقاوله، من أجل كذلك حماية حقوق العمال، والأساسي، السيد الوزير، هو أننا خصنا نمشيو في الاتجاه ديال دعم الثقة وتقوية الثقة بين الفرقاء، وكنعتبرو هذا شيء أساسي في هاذ المرحلة هاذي الدقيقة، فهاذي خطوة أساسية.

قلت، السيد الوزير، أهم ما خصنا قومو به هو تقوية عامل الثقة ما بين الفرقاء، لأن هذا أهم ما يمكن القيام به، وخاصة كما تلاحظون أنه نسيبا وقع واحد ديال التقليص ديال نزاعات الشغل، وكنسجلو أنه كين تقدم كبير في هاذ المجال هذا اللي خصنا نمشيو فيه.

كذلك، من جهة أخرى، كنعبرو أنه في هاذ المرحلة كما تلاحظون أن الطبقة العاملة كتناخذ هاذ الانتخابات وهي تستمر في المخطط ديالها ديال تقوية وحدتها واستقلاليتها، وهذا شيء أساسي بالنسبة لنا.

بهاذ المناسبة كذلك ندعو الطبقة العاملة، من عمال وموظفين للمشاركة المكثفة في هذه الانتخابات، لما لها من أهمية بدء من يوم غد اللي غادي تكون انتخابات ديال اللجان الشائبة في مختلف القطاعات ديال القطاع ديال الوظيفة العمومية.

كذلك من جهة أخرى، أتم، السيد الوزير، كنبالو باش يكون واحد العمل مكثف فيما يتعلق بالجانب التحسيبي، لأنه كين فيه واحد التقصير كبير ما كيندارش. كذلك من جديد كنبالو على ضرورة توفير الشروط بالنسبة لمفتشي الشغل، لأن كنبالو كيندلوا واحد المجهود كبير، وبكل أمانة وبكل صدق تتابعون ذلك رغم قلة الوسائل اللي كاينة.

إذن، باغيين نرح جوج ديال الحوايج: من جهة خاص تكون هاذ الانتخابات نزيمة، من جهة كما أشرت تقوية عامل الثقة بين الفرقاء، وهذا شيء أساسي، لأنه غدا بمستقبل مغرب الغد، هو مبني على العلاقات بين الفرقاء باش تكون واحد الثقة وواحد التكامل لدعم الاقتصاد الوطني، لدعم المقاوله، ولحماية حقوق العمال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الرماح.

ننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي، وهو موجه إلى السيد الوزير، المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة،

يتميز براهنية لا جدال فيها.

كما تعلمون الاقتراع ابتداء أمس يوم فاتح يونيو وسيتمد إلى غاية 10 يونيو.

اطرحو ثلاثة الأسئلة، غادي نجابو عليها ثلاثة بعجالة. فيما يخص عدد المؤسسات التي تم إحصاؤها، يبلغ بالضبط 16 ألف و741 مؤسسة، بزيادة هامة بالنسبة لـ 2009.

المؤسسات التي نشرت لوائح المرشحين، تقدر بحوالي 11 ألف و35، وهو ما يسجل زيادة ديال 17% مقارنة مع 2009. بالطبع، هناك يعني زيادة ملحوظة.

عدد الأجراء المعنيين يتراوح حوالي مليون ونصف أجير. بالطبع، هاذ الإحصائيات تم المقاولات التي تشغل أكثر من 10 ديال العمال كما تعرفون، وهناك مقاولات أخرى اللي كنبشغل أقل من 10 ديال العمال، وحتى هي عندها الحق باش تنظم انتخابات، ولكن لشروط معينة، وحددناها، وخصها تشغل على الأقل 5 ديال العمال، والعدد ديال المقاولات اللي وضعت اللي غادي تساهم في العملية الانتخابية يقدر بحوالي 500.

فهاذ الانتخابات مهمة للغاية، لأن مع الانتخابات ديال اللجان المتساوية الأعضاء في القطاع العام والمناجم، غادي تفرز لنا النقابات الأكثر تمثيلية، ربما الخريطة النقابية اللي غادي تخرج بالطبع ابتداء من 2010، عفوا من 10 يونيو، غادي تطي خريطة ربما جديدة بالنسبة للخريطة الحالية. هاذ الشيء لا يعلم به إلا الله لأن الانتخابات حسب صناديق الاقتراع.

المهم، جميع التدابير اتخذت على المستوى ديال الوزارة: أولا، فيما يخص المستوى ديال التكوين، قمنا بعملية واسعة ديال تكوين المفتشين على حسب باش يعني يعرفوا القوانين والمساطر والترتيبات التي ينبغي احترامها.

ثانيا، وجمنا رسائل ودوريات بالنسبة للمفتشين ديال الشغل، بالنسبة للمديريات الجهوية والمديريات الإقليمية، لالتزام الحياد تجاه المتنافسين، ويكون فقط الحياد، ونضمنو تكافؤ الفرص.

والتزم أمامكم أننا سنعمل يعني بكل ما في وسعنا باش تمر هاذ العملية في أحسن الظروف باش تنفادوا بعض الأخطاء اللي تمت في 2009، واحنا مسجلينها. انطلقنا من الأخطاء والعيوب ديال 2009، وغادي نعملو إن شاء الله...

هذا موضوع من الأهمية بمكان، كان خصوص شي جلسة خاصة في البرلمان، السيد المستشار، ولكن مع الأسف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا جزيلاً لك السيد الوزير، ربما سنخصص ذلك على مستوى اللجنة، لأن الوقت الذي حدد لكم قانوناً أهميته. هنالك

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة**العمومية وتحديث الإدارة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هذا سؤال عريض يستحق أكثر من ثلاث دقائق لأن أهمية الإدارة وأهمية الأوراش والانشغالات، الاختلالات كذلك، والطموحات والتدابير المراد القيام بها.

أولا، السيد المستشار، المغرب يعيش انتقلا ديمقراطيا، تحولا سياسيا، إصلاحات كبرى، ولا يمكن أن ننجح في هذه الإصلاحات وفي هذا المسار خارج إدارة قوية، ناجعة، مبسطة للمساطر، مسهلة للولوج للخدمات لكل المرتفقين سواء كانوا مواطنين أو مقاولات.

ففي هذا الإطار من بين الأولويات لهذه الحكومة الإصلاح، إصلاح الإدارة، ولهذا تبيننا مشروعا إصلاحيا يركز على ثالث محاور:

أولا، الرأس المال البشري؛

ثانيا، علاقة الإدارة بالمواطن؛

ثالثا، الحكامة.

فيما يخص الرأس المال البشري، يجب مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية ليتلاءم مع الدستور، وليضمن الحقوق لكل فئات الموظفين، هناك فرق كبير، هناك فئوية في الأجور، وفي كذلك المسؤوليات، هناك عدم انسجام بين المسؤوليات والأجور، هناك إشكاليات في الترقية، هناك اعتماد الترقية الداخلية على الأقدمية، وليس على المردودية، وليس على التكوين، هناك كذلك التفاوت في الأجور، تفاوت في التعويضات.

اليوم، التعويضات تشكل 90% من الأجر الأساسي، هناك فئات محرومة، يجب أن نعيد النظر في كل هذه الأشياء، وحتى تكون الإدارة قوية قادرة على تنزيل السياسات العمومية إلى المواطن، إلى المقاول، إلى أرض الواقع، ليشعر المواطن فعلا بنجاعة هذه السياسات العمومية.

النقطة الثانية، كيف نؤسس للجهوية التي نحن قادمون عليها دون أن ن فكر في إعادة الانتشار، في إعادة الانتقال، في حركة الموظفين، في تشجيع الموظفين، في فتح مسالك ومعايير لكل المكونات الإدارية للاتحاق بالإدارات والالتحاق بالمناطق، ولكي نجد المسؤوليات أو الوظائف التي تتلاءم مع التكوينات، وكذلك نؤسس لجهوية متكافئة في الإمكانيات البشرية.

أوراش متعددة ستظهر إن شاء الله بمباركة السيد رئيس الحكومة تم التعاقد، كيف للإدارة أن تؤسس للتعاقد بين الموظف والإدارة؟

وهو حول تحريك سلايم الأجور في الوظيفة العمومية، والكلمة لأحد أعضاء الفريق التحالف الاشتراكي.

الأستاذ أعمو لكم الكلمة في إطار بسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

أستسمحكم إن فتحت نوعا ما هذا السؤال وأرجعته إلى آتيته لأنه قدم لكم في مدة كان له معنى هذا السؤال، هاذي مدة من الزمن، ولكن الوظيفة العمومية الآن أصبحت ضمن الأولويات التي يجب الانتباه إليها.

فقطاعكم أو قطاع الوظيفة العمومية عرف تطورا نوعيا مهما جدا بين تاريخ تقديم السؤال، الآن هناك تعميم المباراة عن طريق الولوج، هناك تعميم المباراة عن طريق الترقية، هناك تحسين تحريك نوعا ما في سلم الأجور، هناك خلاصات الاشتغال كاد أن يكون نوعا ما منتظم للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية، هناك إجراءات أو إكراهات أخرى تنتظرنا خصوصا في أفق الجهوية والنظام الجديد للجماعات المحلية، هناك إشكاليات التكوين والتكوين المستمر، هناك أخيرا إشكالية الحكامة، الحكامة التي على أساسها يراهن كل الإصلاح العميق الذي يعرفه المغرب خلال هذه السنة أو السنوات المقبلة.

فلذلك، نريد أن نسألكم حول ماذا أعدته وزارتم في هذا الورش الضخم المفتوح، ليس فقط على مستوى معالجة نظام الأجور وتقريب الفوارق يعني التي تحدث إخلالات كبيرة في كل إصلاح، وصل الوقت أن تكون الوظيفة العمومية مجالا لاستفادة الدولة والمجتمع من الخدمات والكفاءات التي أصبحت تلج هذا القطاع، لأن نظام المباراة بمعنى أنه نظام للتمييز، نظام للاختيار، فلا يعقل أن يدخل الناس إلى الوظيفة العمومية ويجدون أنفسهم في إخلالات، في انعدام التساوي، في انعدام تكافؤ الفرص، في انعدام إمكانية تفعيل هذه الطاقات التي تدخل إلى الوظيفة العمومية.

لذلك، وقد سمعنا أن السيد رئيس الحكومة طلب منكم إعداد مشاريع القوانين بصفة مستعجلة في هذا الاتجاه، نتمنى أن تكون وزارتم استفادت من التراكم الحاصل ومن الدراسات الكثيرة التي حصلت، فهيات ما يكفي من أجل الخروج من الوضعية الراهنة إلى نظام عصري حقيقي يتناسب مع طموحات المشروع الذي يحمله الدستور المغربي، والذي أتم في الحكومة التي لها إمكانيات وصلاحيات تنزيله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لكم، السيد الوزير، أنيتم حقكم في الكلام، والسبي أعمو بقت ثواني معدودة جدا باش...

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

في ثواني معدودة، السيد الرئيس، أريد أن أقول أن الإدارة هي الأداة الوحيدة والأساسية لتنفيذ السياسات العمومية، وهي في يد الحكومة، هل هُيئت لهاته الأداة الإمكانيات والإجراءات لمواكبة الإصلاحات الكبرى التي انطلقت؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيد المستشار.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وهي أسئلة ثلاث تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة، والكلمة لأول متدخل لبسط السؤال، وهو حول شروط الالتحاق بكلية الطب والصيدلة بالرباط والدار البيضاء برسم السنة الجامعية 2015-2016، والكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذ خيري تفضل.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد سبق أن وضع فريقنا سؤالا موجها إليكم حول الشروط المحففة الموضوعية من أجل الالتحاق بكليتي الطب والصيدلة، شعبة الصيدلة بالرباط والدار البيضاء، المتمثلة في الحصول على دبلوم الدراسات الجامعية (DEUG¹) في العديد من التخصصات، وكان جواب السيدة الوزيرة السابقة، وهو مدون في محضر جلسات مجلس المستشارين كالتالي:

"في ضمن سلة الإصلاحات، هناك ما يتعلق بالإصلاح المتعلق بالدراسات الطبية والصيدلة وطب الأسنان، وهذا الإصلاح تم بالمشاركة والتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، وفي هذا الإطار هناك ما يتعلق بشروط اللوج بالنسبة للولوج إلى هذه الكلية".

هذا كل ما جاء في جواب السيدة الوزيرة. وجاء فيها كذلك: "أنا نبشركم في السنة المقبلة، يعني 2015-2016، بالنسبة لكلية الصيدلة سيكون مفتوح في وجه حاملي البكالوريا وفق معايير الاستقطاب المحدود".

إلا أننا نفاجأ اليوم بمذكرة صادرة عن وزارتك بتاريخ 21 ماي 2015 موجهة إلى رؤساء الجامعات وعمداء كليات العلوم، تحددون فيها شروط الالتحاق بشعبة الصيدلة بكلية الطب والصيدلة بالرباط والدار البيضاء برسم السنة الجامعية 2015-2016، وهي نفس الشروط القديمة المحففة، رغم كون قد وعدتم تمكين الطلبة الحاصلين على البكالوريا بالالتحاق المباشر بكلية الطب ابتداء من الموسم الحالي، مع الاحتفاظ بنسبة 21% في وجه الحاصلين على الشهادات ودبلوم الدراسات الجامعية في جميع التخصصات. السيدة الوزيرة،

هل تراجعتم عن وعدكم لأبناء المغاربة، والذي سبق أن جاء على لسانكم في هذه القاعة ومباشرة على شاشة التلفزة وأمواج الإذاعة؟ وننتظر منكم الجواب السيدة الوزيرة الذي ينتظره الجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، والكلمة الآن لأحد أعضاء الفريق الاشتراكي لبسط السؤال المتعلق بالشروط المطلوبة للولوج لشعبة الصيدلة.

المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة والسادة الوزراء،

بدورنا في الفريق الاشتراكي، السيد الرئيس، فوجئنا اليوم ومعنا الرأي العام الوطني بمضمون المذكرة الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخة في 21 ماي 2015، هاته المذكرة التي وجهت إلى السادة رؤساء الجامعات والكليات، تحدد شروط الالتحاق بشعبة الصيدلة بكلية الطب والصيدلة بمديني الرباط والدار البيضاء برسم السنة الجامعية 2015-2016، يعني الموسم الذي نحن مقبلين عليه.

هذه الشروط المحففة كانت موضوع تساؤل داخل هاته القبة، وكان عندنا وعد صريح من طرف هاته الحكومة بأنها ستفتح المجال لأبناء المغاربة للولوج إلى شعبة الصيدلة دون الحصول على (DEUG) أو ما شاكل ذلك.

السيدة الوزيرة،

تماشيا مع مضمون هذه المذكرة الصادرة عنكم، فهل تنوون الزج مجددا بأبناء المغاربة في متاهات البحث عن التسجيل بالكليات بالخارج؟ وما هو مفهومكم للالتزام الحكومي بالعهود والوعود التي تقطعونها عن أنفسكم؟ وهل تراجعتم فعلا كما جاء على لسان زميلي في فريق التجمع الوطني للأحرار؟ ولعل المفاجأة التي شكلتها هاته المذكرة هي ما جعلت مجموعة من الفرق البرلمانية تسألنكم داخل قبة مجلس المستشارين حول هذا الموضوع. وشكرا.

¹ Diplôme d'Etudes Universitaires Générales

هناك زج بأبناء المغاربة، الحكومة هي حكومة مسؤولة، والوزارة وزارة مسؤولة، وإذا كانت هناك مجموعة من التصريحات من طرف السادة الوزراء، سواء السيدة الوزيرة أو السيد الوزير، والتزامات، فهذه حكومة دائما عودتنا على الوفاء بالتزاماتها وعهودها.

ولكن الذي يبدو أنه وقع لبس ما بين، أتم تعلمون، لبس ما بين المذكرة الصادرة في 21 ماي والمذكرة الأخيرة الصادرة في 29 ماي، والمرجع بالنسبة لنا هو المذكرة الصادرة في 29 ماي، لماذا؟

تعلمون أن لجوء وولوج الطلبة الحاصلين على البكالوريا لكليات الطب وخاصة في تخصص الصيدلة كان في إطار النظام القديم هو يعني مباشرة سنتين بعد البكالوريا في إطار التخصصات المعروفة، دبلوم الدراسات الجامعية العامة، تخصص علوم الحياة وعلوم الأرض، دبلوم الدراسات الجامعية العامة في العلوم تخصص علوم الحياة والأرض، كذلك تخصص كيمياء بيولوجيا، دبلوم الدراسات الجامعية في العلوم والتقنيات تخصص كيمياء بيولوجيا جيولوجيا، الشهادة الجامعية للدراسات الجامعية فرع علوم الأحياء وفرع طبقات الأرض، شهادة النجاح في الأقسام التحضيرية مسلك البيولوجيا والكيمياء والفيزياء وعلوم الأرض.

وكانت الدراسة تستغرق 4 سنوات، ثم تتوج بشهادة الدكتوراه في الصيدلة طبقا لما تحدثت عنه من مذكرة 21 ماي.

ولكن المستجد.. أن اليوم المستجد اللي كايين أنه في إطار يعني الاجتماع الأخير للجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، اللجنة الوطنية، السادة المستشارون المحترمون، لتنسيق التعليم العالي هي المخول لها بمقتضى القانون 01.00، خاصة المادة 81 من هذا القانون المخول لها المصادقة على دفاتر الإصلاحات في المجال البيداغوجي، لأن هذا الأمر مرتبط.. المستجد هو مرتبط باستكمال إصلاح التكوينات الطبية والصيدلية وطب الأسنان. وهذا مشروع كبير، بدأ منذ سنوات، واتخذت فيه إجراءات وخطوات مهمة خلال السنتين الماضيتين 2013-2014.

إذن، نحن نتحدث عن مذكرة صدرت بعد مصادقة اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، والتي انعقدت يوم 26 ماي، وفي جدول أعمالها تمت المصادقة على يعني ما يهنا دبلوم دكتور في الصيدلة، المصادقة على المضامين الوطنية للتكوين في دبلوم دكتور في الطب، ودبلوم دكتور في الصيدلة، ودبلوم دكتور في طب الأسنان.

فمعلوم أنه الدفاتر أو الضوابط البيداغوجية الوطنية المتعلقة بالتكوين في هذه المجالات هو يكون بمصادقة اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، وهذا مشروع كبير، مشروع استكمال إصلاح التكوينات الطبية والصيدلية وطب الأسنان.

اليوم، من خلال مجلسكم الموقر، نشر ونستمر يعني في الوعد اللي كنا قطعناه، قطعته الحكومة على نفسها السنوات السابقة، أنه في هذه السنة وبمقتضى هذه المذكرة، يمكن ابتداء من سنة 2015-2016، يعني الموسم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

في نفس الموضوع، تقدم كذلك الفريق الدستوري بسؤال يعني يتعلق بكيفية أو شروط وولوج شعبة الصيدلة.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

سبق للوزيرة السابقة في معرض جوابها على سؤال داخل هذه القبة أنه في الموسم الجامعي 2015-2016 ستفتح إمكانية وولوج الحاصلين على شهادة البكالوريا لكلية الطب والصيدلة-شعبة الصيدلة، وذلك احتراما لمعايير وولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود.

كما أنها أكدت -السيدة الوزيرة السابقة- أنه سيتم فتح الجسور للولوج إلى دراسة الصيدلة في وجه الحاصلين على دبلوم الدراسات الجامعية العامة في تخصصات علوم الحياة والأرض، ولكن الحالة باقا كما كانت.

لهذا، السيدة الوزيرة، لابد أن أذكرك بأية قرآنية كريمة تقول، بعد أعود بالله من الشيطان الرجيم، "وَلَا تَقْرُبُوا مَا لَيْسَ إِلَيْكُم بِهِ حَرْمٌ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا".

لهذا، لحد الآن لازال الباب مسدودا في وجه الحاصلين على البكالوريا، ولا زال أبناء المغاربة الذين اجتهدوا وعانوا مع تحضير شهادة البكالوريا محرومون من الدخول لدراسة الصيدلة.

لأجل ذلك، نسائلكم عن الشروط المعتمدة رسميا لولوج الطلبة إلى شعبة الصيدلة بكلية الطب والصيدلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الجواب في حدود 9 دقائق بما فيها طبع الإجابة والتعقيب باش تستحضروا أنه الوقت مخصص كلو...

السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث

العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

شكرا، أولا لإتاحة هذه الفرصة وطرح هذه الأسئلة الهامة.

بداية، أعتقد أنه أطمئنكم ليس هناك تراجع، ليس هناك تماطل، ليس

ثانيا، دبلوم الدراسات الجامعية (SVT²)، دبلوم الدراسات الجامعية (BCG³)، الشهادة الجامعية ديال الدراسات العلمية فرع علوم الأحياء، وعاد كايبة مباراة، كين الانتقاء وكين الامتحان.

فهاذ المذكرة، هل الحكومة تراجعت؟ تقولها لنا بصريح العبارة، تقول لنا أودي راه اللجنة العلمية راه بعد اجتماعها راه السيد وزير التعليم العالي نسخ هاذ المذكرة، وانت كنعرف قواعد النسخ ميزان، إلى كانت مازال هاذ المذكرة سارية المفعول راه ما يمكنش نديرو الديماغوجية في جلسة دستورية عامة تتابع أمام الرأي العام الوطني.

فالشروط ديال الترشيح للولوج للصيدلة بصريح العبارة التي لا تحتاج إلى أي أويل بأن المغاربة البكالوريا زائد (DEUG)، إلى كانت السيدة الوزيرة المحترمة درتو مذكرة أخرى، خصك تقول لنا بصريح العبارة المغاربة بأن هاذ المذكرة تم التراجع عنها لكي الحكومة تلتزم بما سبق وأن التزمت به في الجلسة ديال الأسئلة الشفوية، وبأن هاذ المذكرة لم تعد سارية المفعول.

أما كون المذكرة ها هي عند المغاربة كاملين، ها هي، السيدة الوزيرة، إلى ابغيت نسلها لكم، نعطيها لكم، فيها الشروط و (DEUG)، ودابا كقولوا لنا البكالوريا، ما يمكنش، لا يستقيم الأمر باش تكون الوزارة تصدر جوج ديال المذكرات، يا إما هادي اللي عندي أنا صحيحة، يا إما اللي عندي صحيحة، إلى كانت هادي غالطة خص نكون عندهم الشجاعة تقول احنا كنعسبو هادي، وبأن المذكرة المعتمدة باش يكون الكلام ديالكم مسجل ويمكن المغاربة يمشيو للقضاء الإداري في حالة ما إذا جاء شي عميد الكلية تعسف على شي واحد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السي علمي، شكرا راه مفهوم السي علمي، راه مفهوم ومعروف.. الأستاذ علمي، راه مفهوم ذلك الشي اللي قلت.. ما كين مشكل. باقي معقب آخر من الفريق الدستوري، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تنشكروكم، ولكن أنا تمشي غير لآخر جوابكم عن السؤال، وهو قلت بأنه ابتداء من هاذ السنة 2015-2016 غادي يمشيو للتسجيل بالبكالوريا، هادي تسجلت عليكم، السيدة الوزيرة، وأمام الملاء.

لهذا، نشكركم، السيدة الوزيرة، على هاذ البشري اللي بشرتم جميع المغاربة، وبالخصوص أبناء الشعب عامة وخاصة الفئة الفقيرة.

وواحد السؤال آخر، السيدة الوزيرة، ما هو مخططكم بالنسبة لخريج

اللي احنا فيه الآن، ومقتضى المذكرة اللي توجهت للسادة رؤساء الجامعات ورؤساء المؤسسات الجامعية ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونواب وزارة التربية الوطنية والتكوين وغيرهم، وجهت بتاريخ صدرت من وزارة التعليم العالي يوم 29 ماي 2015. هذه المذكرة في فقرة منها تنص: "يشرفني أن أطلب منكم استعمال كل الوسائل المتوفرة لديكم لتبليغ المعلومات المبينة في جذاذة رفقته إلى تلاميذ السنة الثانية من سلك البكالوريا وحاملي البكالوريا الراغبين في الالتحاق بشعبة الصيدلة بكلية الطب والصيدلة بالرباط برسم السنة الجامعية 2015-2016".

وطبعا تستمر المذكرة في التفاصيل احنا ماثي في حاجة لها الآن، إذن قلت أنه اليوم أكرر أن الوزارة لم تراجع عن وعودها، بل بالعكس اليوم نحن نحمل بشرى لأبناء المغاربة، وانطلاقا من غيرتنا على أبناء هذا الوطن العزيز أنه اليوم بإمكان الطلبة الحاصلين، التلاميذ الحاصلين على بكالوريا أن يتوجهوا ابتداء من هذا الموسم يتقدموا من أجل التقدم لاجتياز المباراة للدخول في كلية الطب تخصص الصيدلة بالحصول على البكالوريا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزيرة.

الكلمة لأحد المعقبين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

حقيقة احنا كنا نتسناو الجواب ديالك يكون مختصر، أن المذكرة تلغيو المذكرة أو إضافة لمذكرة ثانية باش نظمنا المواطنين المغاربة بدون ما ندخلو في كثرة التفاصيل لأن طولتي علينا، ولكن احنا نمشيو غير للمذكرة، ما بين المذكرتين كين هناك ربما خطأ، كانت تعتذر الحكومة أو الوزيرة تعتذر في هاذ المذكرة باش أن نوضحو للشعب المغربي والأسرة المغربية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للأستاذ علمي، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

في الحقيقة، السيدة الوزيرة المحترمة، أنا لم أفهم جيدا ما تفضلتم بإلقائه على مسامعنا، المذكرة ديال 21 ماي فيها شروط الترشيح ها هي، ها هي بين أيدينا، كايبة مفتوحة في وجه المغاربة، ويكون عندهم دبلوم الدراسة الجامعية (DEUG)، ما كيقولوش البكالوريا.

² Sciences de la Vie et de la Terre

³ Biologie-Chimie-Géologie

فمراعاة يعني لهاذا الأمر، ومراعاة للمرحلة الانتقالية، في هذه المرحلة الانتقالية، وطبقا لهذه المذكرة، فيعني سيضاف اليوم إلى ذلك استقبال كليات، يعني سيكونوا عندنا كلية الطب بالرباط لعدد مماثل، تقريبا 110 طالب من حملة شهادة البكالوريا، وفي نفس الوقت غتكون عندنا مرحلة انتقالية اللي سنزواج فيها ما بين حملة البكالوريا والحاقلين لشهادة دبلوم الدراسات الجامعية في التخصصات اللي محددة سلفا.

ولأن هذه التجربة حديثة، وأي عمل جديد لابد له من مرحلة انتقالية، في أفق أن الدراسات الصيدلية في المغرب إن شاء الله ستستقر شروط اللوج فيها على فتح مباراة ولوج السنة الأولى من هذه الدراسات في وجه حاملي شهادة البكالوريا، مع إمكانية أن تخصص نسبة تقريبا 20% من الأعداد المفتوحة في وجه الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسات الجامعية من التخصصات طبعا المقبولة في كلية الطب والصيدلة.

ستبدأ التجربة هذه السنة من كلية الطب في الرباط، وأكرر مرة أخرى أنه ليس هناك إحجاف، وليس هناك تماطل، وليس هناك يعني زج بأبناء المغاربة.. الحكومة حكومة مسؤولة، والوزارة وزارة مسؤولة، وواعية بتعهداتها، وحريصة على تنفيذها في الآجال المقبولة، ولكن في إطار قانوني، لا يمكن أن تتجاوز اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، أنهيت حقك في الكلام. إذن، اتضحت الصورة، وليس هنالك أي تراجع. ننقل بعد هذا إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الاتصال، وهو حول دور وزارة الاتصال في مراقبة الانتاجات السينمائية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبطس السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، السادة المستشارين المحترمين، سؤالنا كالتالي: تتلقى بعض الإنتاجات السينمائية دعما مهما من المال العام، إلا أنها مع كامل الأسف لا ترقى إلى المستوى المطلوب للمشاهد المغربي، بل أن هناك من يسيء للمغرب من خلال إنتاجاته، معتبرا أنه ينقل الوقائع، والغرض من ذلك هو السعي وراء الربح والمتاجرة بصور المغرب، كما هو الحال للفيلم الذي خلق ضجة إعلامية في مواقع التواصل الاجتماعي.

وعليه، نسألكم السيد الوزير:

المعاهد والكليات الأجنبية وخاصة الآسيوية منها، والذين يقضون 6 سنوات للحصول على شهادة الصيدلة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب فيما تبقى لها من دقائق لست أدري كم، تفضلني السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين

الأطر:

أضيف مزيد من التوضيحات، وأقول بأن الحكومة ملتزمة، يعني والوزارة.. المذكرة اللي صدرت مذكرة 29 ماي هي مذكرة واضحة لأنها صادرة بعد مصادقة اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي في 26 ماي.

أنا أظن الكلام الذي قلته كلام واضح جدا، لأن هذا داخل في مشروع كبير اللي هو استكمال إصلاح التكوينات الطبية والصيدلية وطب الأسنان، وبمقتضى القانون 01.00 في المادة 80 المؤطرة والمعتمد عليها في هذا الباب، فالوزارة لا يمكنها أن تدخل أي تعديلات وأي إصلاح بيداعوجي إلا بمصادقة هذه اللجنة.

اليوم، بمصادقة هذه اللجنة أصبحنا في مرحلة انتقالية، المرحلة الانتقالية ستكون تقريبا فيها سنتين، لأن الجديد اللي كين هو أن قلت أنه غادي تولى الدراسات الصيدلية بشهادة البكالوريا، وهي جزء -وأعيد وأقول جزء- من مشروع استكمال التكوينات الطبية والصيدلية وطب الأسنان، هذا المشروع اللي فيه الهندسة البيداغوجية العامة، طرق ولوج التكوينات، مدة الدراسة بالمسالك الثلاث، والجسور بين مختلف التكوينات، ونظام اعتماد التكوينات.

إذن، الاشتغال على هذا الإصلاح كان طيلة سنوات 2012-2013 في أفق أجرأته برسم الدخول الجامعي 2015-2016، وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات وورشات العمل ومصادقة اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي طبقا لمقتضيات -كيف ما قلت- المادة 81 بتاريخ 26 ماي على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية المتعلقة بدبلوم دكتور في الصيدلة وعلى المضامين الوطنية للتكوين في الدبلوم المذكور، أصدرت الوزارة مذكرة بتاريخ 29 ماي، هذه المذكرة هي المعتمدة تحت عدد.. لن أدخل في هاذ التفاصيل، حيث تقرر فتح الالتحاق بالسنة الأولى لشعبة الصيدلة بكلية الطب والصيدلة بالرباط في وجه حاملي شهادة البكالوريا وذلك انطلاقا من هذا الموسم.

وهكذا، فإننا كينة سنة انتقالية، لأنه ضروري من مرحلة انتقالية، هناك طلبة اليوم في كليات متعددة اللي دخلوا وولجوا لهذه الكليات بنية أنه بمجرد ما يحصلوا على شهادة الدراسات الجامعية يلتحقوا بكلية الطب في تخصص الصيدلة.

في فرنسا، في بداية هذه السنة، منع فيلم ولم يحجج الناس، كانت احتجاجات بسيطة، ولم يقل الناس أن هذه حرية التعبير، حرية التعبير مكسب لا تراجع عنها، لكن تمارس في إطار القانون. لا تراجع، بمعنى لا يمكن أن نتراجع عن استقلالية الإعلام، لكن في نفس الوقت سنعمل على تفعيل دور المؤسسات، سنعمل على اللجوء إلى المؤسسات ومنها مؤسسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد أعضاء الفريق الحركي للتعبير عن جواب السيد الوزير، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا للسيد الوزير على الإيضاحات ديالكم.

كان عندي تعقيب آخر من نوع آخر، ولكن فيما أشترتم بأن الشركة ديال الفيلم هاذ الفيلم اللي أثار ضجة، بأنه قدم للجنة سيناريو وتم سيناريو آخر، لابد ما تعملوا في حق المتابعة القضائية، واش عملتوها ولا لا؟ لابد ما تعطيو توضيح للرأي العام في هاذ الشأن هذا، واش عملتو المتابعة القضائية في النصب والاحتيال على الوزارة ديالكم، بما أنه تيقدم فيلم وتعرض فيلم آخر؟ واشكون اللي رخص لو باش يمشي به لفرنسا، وكيفاش حتى هاذ السيد امشي لـ (Cannes) وادلى بهاذ الفيلم هذا في فرنسا؟ وأنتم تعرفون البلاد ديالنا محافظ وبلاد إسلامي، وما نسبحوش بهاذ الأفلام تتكرر مرة أخرى في الوطن ديالنا، وابغيناكم تكونوا حريصين، وهاذ الشي معهود فيكم، ولا بد ما تتخذوا المتابعة في حق هاذ السيد هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة.

السيد الوزير، راه انيهتو حقاكم في الكلام، عليها ما اعطيتش لكم.. ربما راه ما ابقاش عندكم الوقت.

إذن، قلت ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى السيد رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حول توفير السلع التمويلية بكافة الأسواق الوطنية في شهر رمضان الفضيل لهذه السنة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي لبسط السؤال.

السيد المستشار، تفضل.

أين يكمن دور وزارة الاتصال و⁴(la HACA) في مراقبة المنتوجات التلفزية والسينمائية؟ وما هي إستراتيجيتكم المستقبلية للرقابة القبلية والمواكبة للإنتاجات السينمائية والتلفزية المغربية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال، والذي يعبر عن غيرة وطنية صادقة، نتقاسمها جميعا في الدفاع عن قيم المغاربة وأخلاقهم، في الدفاع عن صورة المرأة المغربية، في الدفاع عن صورة المغرب. هذه قضية وطنية، ليست قضية حزب بعينه، أو قضية إيديولوجية أو سياسية، بل هي قضية كل المؤسسات. ولهذا، أحبيك على طرح السؤال. ثانيا، الفيلم الذي أشترت إليه، قدم مرتين طلب الدعم إلى لجنة مستقلة، ورفض طلبه لاعتبارات فنية؛

ثالثا، عندما قدم لي طلب الحصول على رخصة التصوير، لم يقدم السيناريو الذي شاهده البعض، بل إن مدير المركز السينمائي المغربي، والذي شاهد الفيلم، فوجئ بأن ما قدم من أجل الحصول على رخصة التصوير ليس هو ما كان؛

رابعا، عندما وقفت الوزارة على الضرر الجسيم الذي حصل لصورة بلادنا، والذي يقع أيضا بنقل مشاهد مخالفة لأحكام دفتر التحملات في القناة الثانية، والتي تنص على الامتناع عن بث مشاهد ذات إيجاعات جنسية، عندما حصل ذلك قامت الوزارة باتخاذ القرار الذي ينص عليه القانون، وهو عدم السماح بالترخيص بعرض هذا الفيلم.

أولا، حماية لحرية التعبير التي لا تعني بتاتا حرية العبث والتخريب على المستوى السينمائي، كما قال السي بنسالم حميش.

ثانيا، من أجل رفض تزكية أو القبول أو منح اعتراف مؤسساتي لهذا الإنتاج.

ثالثا، لأن المواثيق الدولية نصت على أن حرية التعبير تقيد بالقانون، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 20، والقانون ينص هل يمكن أن نقتل الواقع الذي يشهد بالتمييز العنصري، بريطانيا في مارس الماضي منعت فيلم بعنوان "جريمة كراهية"، يتعرض للعنف الجنسي في حق عائلة يهودية، ومنع وتم التصفيق للقرار، وأنا هنا أحبي لعموم المغاربة الذين ساندوا هذا القرار.

⁴ Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

المستشار السيد علي الجفاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني وأخواتي المستشارين،

لم تعد تفصلنا عن شهر رمضان المبارك إلا أياما قليلة، وكما هو معلوم أن نسبة الاستهلاك ترتفع خلال هذا الشهر، وخاصة المواد التي تعتبر أساسية كالحليب والسكر وغيرها، مما يفرض على الحكومة اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة من أجل توفير السلع ومحاربة المضاربين ومراقبة الأسعار والتدخل الزجري للممارسات المناهضة لتقواعد المنافسة الشريفة، ومحاربة الغش في المواد الاستهلاكية والتخزين السري، لحماية القدرة الشرائية للمواطنين خلال هذا الشهر على وجه الخصوص.

لنا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي تتخذون لحماية المستهلك المغربي خلال هاذ الشهر الفضيل؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا في إطار الجواب.

ما درناش وحدة الموضوع، السيد الوزير، ولكن إلى كان الأمر.. اللي في الحقيقة السؤالان معا عندهم نفس الطبيعة، وبالتالي للسائل الموالي أن يتقدم ببسط سؤاله، وهو لفريق الأصالة والمعاصرة إن كان يقبل ببسط السؤال.

تفضلوا أحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط نفس السؤال تقريبا، تفضل الأستاذ السي حسان.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الرئيس.

بدورنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، السيدات والسادة المستشارين.. في الحقيقة، السيد الوزير، احنا عارفين الجواب اللي غادي تجاوبنا، واحنا كنعيشو هاذ السلع اللي غادي تشعل في رمضان، وخاصة في الزيادات اللي غادي تكون إن شاء الله في هاذ الأبواب ديال رمضان، ولكن احنا عارفين اللجان اللي كتراقب هاذ السلع، وخاصة عن الشريحة الضعيفة وخاصة المتوسطة.

أما ما نقول لكش على العربات اللي غادي تكون كتحمل السلع في الشوارع وكتسد الأزقة، ويكون فيها سموم شمسية وياكلها المواطن البسيط. الحكومة أشنو دارت في هاذ الاتجاه هذا؟ وأشنو هي الإجراءات ديالكم؟ وأشنو هي التدابير ديالكم؟ وخاصة المناطق الحدودية اللي غزت المغرب بالسلع المهربة، وخاصة وصلت حتى للدار البيضاء اللي السمعة الاقتصادية.

ما هو دوركم السيد الوزير؟ وما هي التدابير ديالكم؟

أما السؤال العريض في التعقيب إن شاء الله، وغادي نقول لنا وغادي نقول للمواطن، واحنا كنا نحدو باش نقولوا لنا اتما وتجيوا لنا لأتحة صوتية في الجريدة الرسمية وتقولوا لنا السلع باش يقرأها المواطن، باش ما يميش للتلاعب للسوق ويلقى التمور والسلع اللي كنتهلك في رمضان بسعر خيالي.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في حدود 6 دقائق، بما فيها طبع الإجابة والتعقيب باش تعرفوا كيفاش.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون**العامة والحكامة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

كنت في حيرة كيفاش نجاب على هاذ السؤال، ولكن سهلت الأمور على راسي، وقررت باش غادي نعطيكم، باش نزولو الكلام حول هاذ الموضوع، باش غادي نطلب من الرئاسة المحترمة، المصالح ديال الوزارة غادي يسلموا للرئاسة، غنوزعو هاذ المذكرة، ونعاودو نرجعو لهننا، واش هاذ المذكرة أكذب، والأرقام اللي فيها ماشي الهضرة، الأرقام اللي فيها.

هاذ المذكرة اللي غتكون قدامكم، حالة الأسواق والتموين استعدادات لشهر رمضان المبارك لسنة 1436، يعني من دابا شهر إن شاء الله، فيها 14 مادة، ماشي الهضرة، أشنو عندنا في المخزون واشحال غيدوم هاذ المخزون، بالأرقام، وذاك الساعة يمكن لنا نتناقشو. 14 المادة اللي متعلقة بالاستهلاك ديال شهر رمضان، التفاصيل مادة بمادة.

ثانيا، أشنا هي التدابير ديال المراقبة اللي اخدينا، دابا غادي نقول لكم أشنو دارت الحكومة، لأنه البعض قال إيوا هاذ الشي موسمي، والحكومة عودت الحكومات كاملة السابقة واللي جاية واللي الله أعلم حتى آخر الدنيا، غادي تبقى تقول نفس الكلام، لا.

اخدينا احتياطات مضبوطة هاذ العام ابتداء من فاتح يناير 2015، أولا على مستوى الواردات، راك تكلمت على الإيزار، الإيزار ها الأرقام، غتشفو اشحال عندنا في المخزون ديالنا والاحتياطي ديالنا واشحال غادي نستهلكو من شهر للأيام المقبلة.

وهاذ الشي كيمكن لكم تشوفوه بواحد البساطة بما كان، في المذكرة اللي واضع مكتب الصرف، شوف أشنا هي المواد اللي دخلنا، درنا انتباه ديال الموردين كلهم ابتداء من فاتح يناير، وقلنا لهم راه غنسدو الديوانة في مارس إلى ما جبتوش المواد ديالكم، باش ما يخلوناش حتى ليلة شهر رمضان عاد يبدأ يوقع اللعب في السوق، ولذلك هاذ العام حبكنا هاذ القضية هادي

ديال المواد اللي هي ضرورية طيلة هذا الشهر الفضيل. نرجعو لذلك المنافسة، السيد الوزير، كايين هاذ أجهزة المراقبة ديال التفتيش والجمعية الوطنية ديال حاية المستهلك، هاذي كشي بعيدة كل البعد، وفي صراع مستمر مع المراقبة ديال الحكومة اللي كتجلى في اللجنة ديال التفتيش اللي من وزارة الداخلية، وخصوصا على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الجهوي وعلى الصعيد المركزي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي اطریش.

الكلمة للأستاذ حسان البركاني، تفضل في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ما ذكرتش، معالي الوزير، نهائيا الإيزار، ربما سمعت، ربما الصوت امشي ماشي هو هذاك. أنا ذكرت.. الإيزار هو آخر شيء اللي كيندار في الطاجين، أنا كهنصر على المواد الأساسية اللي كتكون في الطاجين، كندخل من الحدود، ما كتراقبهاش، السيد الوزير.

وماشي غير انت يعني كاع المؤسسات، كتقول لي المصالح الاقتصادية اللي كايينة في العائلات، اللجان ديالها ما كتراقبش السلع، ما كتمشيش للأسواق، كمشي للأسواق الكبيرة، أما الدشور والمدينة الصغيرة المسكين راه ياكل الدق.

وزايدون أنا مع المواطن باش يتمعش، ولكن فين هو الهيكل ديال هاذ الناس أصحاب العربات المتجولين؟ فين هي الهيكل ديالهم؟ عندكم وزارة خاصة في هاذ الشيء، هذا، عندكم مندوبية خاصة لهاذ الهيكل ديال أصحاب العربات، مازال ما شفنا والو، مازال هاذ الوزارة كاع ما خرجتتش، للأسف.

أنا أتأسف ملي كنجيو كلام وبقاو نقولوه وتميعوه، خرجوا لنا أرقام باش المواطن العادي والبسيط يعرف التمر اشحال كيدير، يعرف الدقيق اشحال كيدير، بنسط لك، باش ملي يمشي عند مول الحانوت يعرف ذاك الثمن ماشي هو هذاك باش يغوت عليه، وخاص اللجان اللي تابعة لوزارة الداخلية تخرج تراقب وتمشي معها حتى الغرف التجارية.

أنا تنحطك في الصورة، يكون أكثر وتكون لجنة منسجمة، باش نعرفو الأسواق اللي فيها المضارين، وهما اللي كايين بزاف، وخاصة أنا نقول لك السوق الداخلي ما راكمش ضابطينو، لحقاش كايين الحدود، واحد السلعة كبيرة تندخل، ما عارفينهاش اتما نهائيا. للأسف، أنا أقول لك اللي كنعيشوه احنا، ردوا اشوية البال، المواد راه مسمومة في المغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، وتبقى بعض الثواني للسيد الوزير للرد عن

على طريق الواردات وعلى طريق مكتب الصرف.

ثانيا، درنا اجتماعات على مستوى اللجنة الوزارية، اللي هي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة، واللي أنا فقط كنبوب عليه، اجتماعنا على مستوى وزارة الفلاحة، وزارة التجارة والصناعة، وختما هاذ المسلسل ديال الاجتماعات باجتماع في وزارة الداخلية، دام يومين، كانوا حاضرين فيه جميع القطاعات الوزارية والممثلين ديال المصالح الاقتصادية ديال العائلات، وترأسو في البداية ديالو في النهار الأول السي الضريس وكنت معه، والنهار الثاني ترأسو السي محمد حصاد وكنت معه، وتكلمنا في هاذ الشيء وفي التسويق وفي المراقبة وفي الكرارس وفي الناس اللي كيخرجوا يتعاطوا للتجارة في رمضان، ولكن غنقول لكم واحد القضية: خليو المغاربة يتمعشوا اشوية في شهر رمضان.

ثانيا، اليقظة دايرين جوج ديال الاجتماعات في كل أسبوع من رمضان، غندرسو الوضعية ديال السوق يوم الثلاثاء، ويوم الخميس غنخرجو بلاغ على الوضعية ديال السوق، إيوا هاذ الشيء كلو اخذينا هاذ التدابير باش إن شاء الله تكون الوضعية ديالنا مزبانية.

ثانيا، هاذ الشيء ديال التهريب، راه ما يمكناش نجيو هاكا وتكلمو على التهريب غير في الإيزار، تكلمو على واحد العدد ديال الحوايج، إلى كان التهريب غير في الإيزار، اشحال كنستهلكو من طن؟ (rien du tout)، التهريب في الصح لآخر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

أعطي الكلمة لأحد المعقبين عن جواب السيد الوزير من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بالجواب ديال السيد الوزير، وكذلك على غرار الاجتماعات المارطونية التي تمت معك في هاذ القطاعات كما أشرتم الذكر، حقيقة أن من بين الحوايج أنكم اللي غادي توفروها هو أولا التحسيس، ثم المراقبة، ثم الثمين.

هذا ما تعينيش أننا غادي نعطيو الحرية ديال المنافسة الشرسة للمضارين، وعيب نقولو بأنها خليم يتمعشوا شي اشوية، ما معنى أنهم نخليوهم يتمعشوا؟ بمعنى أننا كندشجعو المضاربة، السيد الوزير المحترم.

وهذا شهر فضيل أنكم التزمت كحكومة على أن تكون الجودة في المواد، على ضرورة يعني توفيرها، وبالتالي أن المواطن يكون مرتاح باش نضمنو لو واحد السلع اللي هي تكون جودة بعيدة كل البعد عن السلع اللي هي مهربة والمستوردة من الخارج التي يجب تكثيف المراقبة عليها وعدم التسهيل فيها، وعدم إعطاء واحد الأفضلية على هاذ المواد اللي هي داخلية، ولاسيما في شهر رمضان المبارك، اللي كنعرفو أن المغاربة كيستهلخوا فيه واحد المجموعة

تعقيبات السادة المستشارين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أولا، كترفض رفض تام أنه كايئة مواد مسمومة.. لا أسيدي، لا أسيدي، وإلى عندك حالة ديال مادة مسمومة وما قمتيش بواجبك في تعيط للمكتب الوطني للسلامة الصحية أنك خليتي بالواجب الوطني. ممنوع شي واحد يسمم المغاربة، واحنا كلنا مسؤولين على هذه القضية، ماشي أنا وزير ولا ذلك المراقب اللي كيخرجوا ذلك اللجان ديال المراقبة، حتى المواطنين يقولوا لنا.

احنا دابا عاسين على المواد الصناعية، راه وقع اجتماع في وزارة التجارة والصناعة، عاسين على المواد الصناعية اللي المدة ديال الاستهلاك ديالها خصو يكون محترم، ونجيو نقولو للمغاربة مباشرة أنه كايين مواد سامة، لا ما كايينش.

أولا، ما كايينش.

ثانيا، الله يخليك يمكن أنا السمع ديالي ائقال، لأنه مع السميع ديال.. وعودة ديال القنابل كيتقال، أنا سمعت الإيزار، أنا إيه اسمعتو، ولكن الله يسامح. الوثيقة اللي قال لك السيد الرئيس توزع، راه فيها الأطنان ديال الإيزار، وفيها...

ثانيا، هاذ الشي ديال التهريب، راه ما يمكنش نبقاو نهضرو فيه عام، احنا ضابطينو، قال لك ما عارفين، احنا عندنا الديوانة وعندنا الأمن العام، الحكومة عندها هاذ الوسائل، الحكومة ضابطة البلاد، كايين عندنا التهريب كيف كايين عند الدول كاملة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.. السيد الوزير، شكرا، وعندنا ضبط الوقت كذلك.

وأشكر جميع من ساهم في إنجاح هذه الجلسة.
ورفعت جلسة الأسئلة الشفوية.